أسرار تقديم المسند إليه في لغة الضاد

دراسة بلاغية تحليلية

***د.راحيله خالد القرشية**

**** حبيب الله خان**

Abstract

Anastrophe is an important concept of semantics which is divided into two parts: Anastrophe in Mentioning and Anastrophe in the Syntactical Level. The great scholar *Abd Al-Qahir Al-Jurjani* has discussed aforementioned first part in his famous book "Auguries of Miracles" *(Delail ul ijaaz)* but he did not throw light on the second part. It seems apparent that he had just focused on the ambiguous topics or he did not go into the issues of coherence and cohesion. The first kind, however, he has discussed widely and interestingly. On the other hand, *Al-Zamakhshari* has approached both kinds of anastrophe in his exegesis of Quran "The Revealer" (*Al-Kashshaaf*). The purpose of this article is to discuss Anastrophe in the Syntactical Level and Anastrophe of Subject and its justifications and circumstances in detail with examples from Quran and Arabic poetry. Light has also been shed on the worth of Anastrophe and on the controversy of *Al-Jurjani and Al-Sakkaki* about this phenomenon. The last part of this article discusses Common's Negation and Negation of Common (pure Arabic terminology) which means whenever the Arabic word (كل) is placed before Negative words it will be considered Common's Negation and if it is placed after Negative Words, it will be considered Negation of Common. This is a general rule of *Abd Al-Qahir* and preferable in the view of Al- *Taftazani*. As maintained by *Al-Zamakhshari*, examples from the Quran show that any deviation from the established rules of Syntax has a meaningful significance.

* الأستاذة المشاركة قسم اللغة العربية الجامعة الإسلامية بهاولبور

** الباحث بمرحلة الدكتوراة الجامعة الإسلامية العالمية إسلام آباد

التقديم والتأخير معنى من معانى النحو، وعنصر من عناصر النظم، يتوخاه المتكلم فى كلامه استجابة للأحوال والمقامات. وقد أشار الإمام عبد القاهر الجرجانى إلى أهمية هذا الباب وعلو مكانته فقال: "هو باب كثير الفوائد، جم المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يفتر لك عن بديعة، ويفضى بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعرا يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك، أن قدم فيه شيء، وحول اللفظ عن مكان إلى مكانٍ".[1]

نوعا التقديم:

التقديم ينقسم إلى نوعين: التقديم في الرتبة النحوية، والتقديم في الذكر.

المراد من الأول هو تقديم اللفظ في رتبة قبل رتبته الأصلية، أو بعدها لنكتة بلاغية كتقديم المسند على المسند إليه، وتقديم المسند إليه على الخبر الفعلي، وتقديم بعض المتعلقات على بعض.

والمراد من الثاني تقديم أحد الألفاظ المقترنة على الأخرى في الذكر، وتقديم إحدى الصفات المتواردة على الثاني أو على بقية الصفات.

قصر الإمام عبدالقاهر حديثه في التقديم والتأخير على النوع الأول وهو التقديم في الرتبة النحوية ولم يتعرض للنوع الثاني وهو التقديم في الذكر؛ لأنه واضح، والإمام لم يتناول الواضح البين في كتابيه ويوجه كل جهده نحو الخفي المشكل غير الواضح.

ولكن أشار أستاذي الدكتور عادل محمد محمد الأكرت إلى سبب آخر وقال عدم الخفاء ليس سبب تركه؛ لأن الخفاء أكثر بكثير في النوع الثاني من الأول، بل سبب تركه أنه لم يندرج تحت

1 – دلائل الإعجاز، عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانى، تحقيق: محمود محمد شاكر، الطبعة الثالثة، هـ1413/1992م، مطبعة المدنى، القاهرة–مصر، صـ 106.

معانى النحو التى هى محور حديثه؛ لأنه يعد النظم أساس المزية فى الكلام ومرجع الحسن فيه، وهو قائم على معانى النحو.

عليك بعبارته: "وقد قصر الإمام عبدالقاهر حديثه في التقديم والتأخير على النوع الأول – أي التقديم على أساس الرتبة النحوية، ولم يتعرض للنوع الثاني، فلم أجد في كتابه أي إشارة من قريب أو بعيد إلى هذا النوع. وهذا ما جعلني أبحث عن سبب عدم تعرضه لهذا النوع، هل لأن الأمر فيه ظاهر واضح لا يحتاج إلى بحث ودراسة، والإمام من عادته ترك الحديث عن الواضح البين ويوجه كل جهده نحو الخفي المشكل؟ في الحقيقة أن هذا النوع من التقديم غني بالدقائق التي لا تظهر إلا بتأمل السياق ومعرفة قرائن الأحوال حتى يتكشف السر في ذكر هذه الكلمة قبل الأخرى، ناهيك عن الكشف عن أسرار تقديم الكلمة في موضع وتأخيرها في موضع آخر، وهذه أمور أدق وأخفى من التقديم على أساس الرتبة النحوية؛ لأن التقديم على أساس الرتبة له علامة يعرف بها، وقواعد تدل عليها، ولا نجد شيئاً من هذه القواعد في التقديم في الذكر ترشدنا إلى مكان التقديم حتى نتعرف على سره، ولهذا لست مقتنعا بأن يكون هذا هو السبب عند الإمام.

فبحثت عن سبب آخر أكثر إقناعاً في هذا الموضوع، وهو أن الإمام جعل النظم أساس المزية في الكلام ومرجع الحسن فيه، والنظم- كما هو معروف- قائم على معاني النحو، حيث قال في تعريفه: "توخي معاني النحو وأحكامه فيما بين الكلم". وقال:"وإنه على الجملة بحث ينتقى لك من علم الإعراب خالصه ولبه"، فقصر الإمام حديثه على التقديم في الرتبة؛ لأنه معنى من معاني النحو الذي على أساسه يبنى النظم، وترك الحديث عن تقديم بعض الكلمات على بعض في الذكر؛ لأنه

ليس من معاني النحو، فالتقديم فيه ليس على أساس الرتبة النحوية، وبالتالي لا يعد من مسائل النظم التي هي محور الكتاب عند الإمام" [2].

ولكن العلامة الزمخشري مع تأثره الشديد بالإمام لم يقتصر دراسته للتقديم فى تفسيره الكشاف على التقديم فى الرتبة فحسب بل درس كلا النوعين منه، واهتم اهتماماً بالغاً بالتقديم في الذكر، وتناوله في معظم الأسئلة المتعلقة بالتقديم والتأخير، فهو يقول فى تفسير آية من سورة النساء وهي: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا﴾ [3] فإن قلت: لم قدمت الوصية على الدين، والدين مقدَّم عليها في الشريعة؟ قلت: لما كانت الوصية مشبهةً للميراث في كونها مأخوذة من غير عوض كان إخراجها مما يشقُّ على الورثة، ويتعاظمهم، ولا تطيبُ أنفسم بها، فكان أداؤها مظنَّة للتفريط بخلاف الدين، فإن نفوسهم مطمئنة إلى أدائه؛ فلذلك قدمت على الدين بعثا على وجوبها والمسارعة إلى إخراجها مع الدين؛ ولذلك جيء بكلمة "أو" للتسوية بينهما في الوجوب، ثم أكَّد ذلك، ورُغِّبَ فيه بقوله "آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ" إلى آخر السؤال وهو في الحقيقة الأقرب الأدنى" [4].

سأدرس فى الصفحات القادمة النوع الأول من التقديم ألا وهو التقديم فى الرتبة النحوية (أي: تقديم المسند إليه)

2- قراءة في التقديم والتأخير عند الإمام عبدالقاهر الجرجاني، الدكتور عادل محمدمحمد الأكرت، مجلة الجامعة الإسلامية العالمية، العدد العشرون، 1433هـ 2012م، ص 2.

3- سورة النساء، الآية: 11.

4- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، محمود بن عمر الزمخشرى، تحقيق: يوسف الحمادي، الطبعة الأولى، [ب ت]، مكتبة مصر، ج 1، ص 422- 423.

تقديم المسند إليه:

المراد بهذا التقديم الإتيان به مقدماً، سواء كان مقدما من تأخيرٍ، أو كان مرتبته التقديم. وهذا التقديم يكون لدواع، وأحوالٍ تقتضيه، ومرجع هذه الدواعى والأحوال إجمالا إلى خمسة أصولٍ:

1- العناية والاهتمام.

2- إرادة التخصيص إذا كان المسند فعلياً.

3- إرادة التقوى إذا كان المسند فعلياً.

4- تقديم يرى كاللازم.

5- تقديم المسند إليه على أداة السلب لعموم السلب، وعكسه فى عكسه.

وقد كان القدماء قبل عبد القاهر لا يعللون التقديم إلا بالأولِ، ويريدون به إجمالاً ما عداه من الأصول والأنواع، دون أن يجشموا أنفسهم شيئا من التفصيل، فنعا عليهم عبد القاهر هذا الإجمال إذ يقول: "ولو أن كلامه فى مطلق التقديم: واعلم أنا لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئا يجرى مجرى الأصل غير العناية والاهتمام، لكن ينبغى أن يفسر وجه العناية بشيءٍ، ويعرف فيه المعنى، وقد ظن كثير من الناس أنه يكفى أن يقال: قدِّم للعناية، من غير أن يذكر من إين كانت تلك العناية وبم كان أهم".[5]

1-ولأجل هذا أشار الخطيب القزوينى إلى تفصيل وجه كونه أهم، ومن قبله السكاكي فى المفتاح، وطريقته فى ذلك أنه يقدم لكون ذكره أهم، إما:

1- لأنه الأصل، أي: المحكوم عليه، ولا شك أن تصور المحكوم عليه يكون سابقا فى التعقل على تصور الحكم، لكن مقتضى هذه الأصالة، وهو التقديم مشترط فيه أن لا يكون هناك مقتض

5 - دلائل الإعجاز، صـ 107-108.

لتقديم المسند، إذ لو كان أمر يقتضى تقديم المسند فإنه لا يقدَّم المسند إليه، كما فى الفعل والفاعل، فإن مرتبة العامل التقدم على المعمول، وكما فى إرادة قصر المسند إليه على المسند أو التشويق إلى المسند إليه بتقديم المسند إذا كان فى المسند ما يثير هذا التشويق، أو غير ذلك؛ فإنّ هذه الأسباب أقوى من التقديم للأصالة؛ لأنها أضعف الأسباب البلاغية فى التقديم، بل وفى البلاغة وفى غير البلاغة، بل وفى الكلام وفى غير الكلام، وأنت لا تزال تسمع من مقالات العلماء: ما جاء على أصله لا يُسأل عنه.

2- وإما ليتمكن الخبر فى ذهن السامع، لأن فى المبتداء تشويقاً إليه: إما لغرابة صلته إن كان موصول، كقول أبى العلاء المعرّى:

والذِى حَارَت البَرِيَّة فِيه حَيَوَانٌ مُستَحدَثٌ مِن جَمَادٍ

أي: الذى اختلفت البرية فى معاده وبعثه حتى حارت بسبب هذا الاختلاف، بدليل قوله قبله:

بَانَ أمرُ الإلهِ وَاختَلَفَ النَّا سُ فَدَاعٍ إِلَى ضَلال وهادِ

فهذه الحيرة المذكورة فى ضمن المسند إليه تشوق إلى معرفة من وقعت فيه، وتعلقت به،وهو المسند، حتى إذا ما ذكر المسند بعد هذا الاشتياق إلى معرفة حقيقته وكنهه وتمكن فى النفس فضل تمكنٍ لتهيئها له، واستشراف مشاعرها إليه.

وإمّا لغرابة صفته إن كان موصوفاً كقولك متصرفاً فى الشاهد السابق: الشىء الجالب لحيرة البرية، أو الموقع لها فى الحيرة حيوان مستحدث من جماد.

وإما لكونه ضمير شأنٍ، أو قصة، كقوله –تعالى–: ﴿قُلْ هُوَ الله أحَدٌ﴾[6]، وقوله: ﴿فَإنَّهَا لَا تَعمَى الأبصَار﴾[7] وقول أبو الفرج الساوي:

هِيَ الدُّنْيَا تَقُولُ بِملءِ فِيهَا حَذَارِ حَذَارِ مِن بَطْشِى وَفَتكِى

فَلَا يَغُرّنْكُم حُسنَ ابْتِسَامِى فَقَولِى مُضْحِكٌ وَالفِعلُ مُبْكِى

فإن ضمير الشأن، أو القصّة، بما فيه من الإبهام يشوّق نفس السامع إلى التفسير والبيان، اللذَين يتكفل بهما المسند، فيرد على النفس مورد المشتاق إليه، فيتمكن فيها فضل تمكنٍ، لتهيئها له، واستشرافها إليه.

3 و4- وإما لتعجيل المسرة أو المساءة كقولك: سعيد بن سعيد فى دارك، وسفاك بن الجراح فى دار صديقك.

5-وإما لإيهام أنه لا يزول عن الخاطر، فهو إلى الذكر أقرب، بل إن وقوعه دائماً فى أول الفقرة، ومبدأ الذكر كما قيل:

وإذَا صَحَوتُ فَأنتَ أوّلُ فِكْرَتِى وَإذَا رَقَدتُ فَأنتَ آخِرُ زَادِى

وذلك الإيهام:

إما لكونه مطلوباً، كقول الجائع العطشان: الرغيف والماء أفضل ما تحت السماء.

وإما لأنه يستلذه استلذاذاً حسيًّا، ولا لجعله استلذاذاً عقلياً؛ لأن الأمر مبنيٌ على التخييل والإيهام، ولا عجب فى هذا التخييل والإيهام فالشاعر يقول:

يَحلُو لَدَى الأفْوَاهِ طِيب حَدِيثِهِم مِن أجلِ ذَا تَجِد الثَّغُورَ عِذَابا

6 – الإخلاص، الآية 1.

7 – الحج، الآية 46.

ويقول الحطيئة:

عِذابٌ عَلَى الأفَوَاهِ مَالَم يَذقْهمُ عَذُوٌّ وَبِالأفْواهِ أسماؤُهم تَحلُو

وشاهد هذا الذكر على سبيل التقديم لإيهام استلذاذه استلذاذاً حسياً قول جميل:

بُثَينَةُ مَا فِيهَا إذَا مَا تُبُصِّرَت مُعَابٌ وَلَا فِيهَا إذَا نُسِبَت أشَبُّ

أي: وليس فى نسبها اختلاط، لنقاء هذا النسب، فهي الوسيمة الأصيلة.

وقول الآخر:

ونَجدٌ بِهَا قَومٌ هَوَاهُم زِيَارةٍ وَلَا شيءَ أحلَى مِن زِيَارَتِهم عِندِى

وإما للتبرّك به كقولنا: الله ربُّنا، ومحمدٌ –صلى الله عليه وسلم– نبيُّنا.

6و7– وإما للمبادرة إلى إظهار تعظيمه، أو تحقيره إذا كان اللفظ مشهرٌ بهما إما بذاته مثل بدر أو شمس، أو أبو الفضل عندنا، ومثل: أبو جهل وأنف الناقة، ونحو ذلك.

وإما بالإضافة نحو ابن السادة الأماجد قادم، وابن اللئام ذاهب.

وإما بوصفه مثل رجل من الكرام، أو من اللئام عندنا.

8– قال السكاكي وإما لأن كونه متصفاً بالخبر يكون هو المطلوب لا نفس الخبر، كما إذا قيل لك: كيف الزاهد؟ فتقول: الزاهد يشرب ويطرب. ومراده بالخبر الأول المسند، وبالثانى الإخبار.

وحاصل هذا النوع أن تقديم المسند إليه هنا؛ لأنه ليس المطلوب هو الإخبار بأن رجلاً معيناً يشرب ويطرب بل المراد ما هو أخصُّ من ذلك، وهو من كان لا يظن بمثله أن يشرب ويطرب، أو ينهى مثله من يشرب ويطرب، فالتقديم هنا لطرافة حصول المسند من المسند إليه لا لمجرد إثباته له.

2و3– تقديم المسند إليه للتخصيص، أو التقوّى.

مذهب الإمام عبد القاهر الجرجانى، والجمهور

يتلخص هذا المذهب فى أنه إذا تقدم المسند إليه على خبره الفعلي، والياً لحرف النفي، فإنه يفيد قصر نفي الخبر عليه وجهاً واحداً، سواء كان المسند إليه معرّفا أو منكّراً، وسواء كان المعرّف مظهراً أو مضمراً، ولو أنه لم يمثِّل إلا للمضمر.

أما إذا لم يكن المسند إليه والياً لحرف النفي، وكان خبره أيضاً فعلياً، ولم يكن نكرةً فإنه يأتى للتخصيص إن كان للمخاطب حكمٌ على خلاف حكمك، وللتقوية إن لم يكن له هذا الحكم، والمرجع فى ذلك إلى القرائن والمقامات.

أما إذا كان نكرة فإنه للتخصيص قطعاً إلا أنه يتنوع إلى نوعين: تخصيص الجنس، وتخصيص الواحد من الجنس (أو أيُّ عددٍ آخرٍ منه).

وسواء فى جميع هذه الصور أن يكون الخبر مثبتاً أو منفيا إذ لا فرق، فالصور فى القسم الأول ثلاثٌ، وفيما يليه ستٌّ، فالمجموع تسع، أما أمثلتها فهي:

1- ما أنا فعلت هذا	6- زيد فعل هذا
2- ما زيد فعل هذا	7- زيد ما فعل هذا
3- ما رجل قال هذا	8- رجل قال هذا
4- أنا فعلتُ هذا	9- رجل ما قال هذا
5- أنا ما فعلتُ هذا	

فى الصور: الرابعة، والخامسة، السادسة، السابعة، وهي ما يكون فيها المسند إليه معرَّفاً: مظهراً أو مضمراً غير والٍ لحرف النفي يكون هذا التقديم لإفادة تخصيص تارةً، والتقوي أخرى، على المدار الذى علمتَ.

وأما فى الصورتين أخيرتين فإن التقديم، أي: تقديم النكرة لا يفيد إلا التخصيص.

وعلى هذا فصور التخصيص قطا خمس: وهى الثلاث الأولى لإيلاء المسند إليه فيها حرف نفي، وفى الصورة الثالثة سبب آخر هو كونه مع ذلك نكرة، والاثنتان أخيرتان لكون مسند إليه نكرة.

والصور المحتملة أربع لكون المسند إليه فيها معرّفاً غير والٍ لحرف النفي فالمدار عند عبد القاهر والجمهور إذن لإفادة التخصيص وجه واحد على أمرين: كون المسند فعليا، وكون المسند إليه واليا لحرف النفي، أو منكرا، فإذا لم يكن المسند إليه واليا لحرف النفي، أو لم يكن منكرا، فالتقديم محتمل للوجهين.

أما تفصيل هذا المذهب الجزل، كما يستفاد من دلائل الإعجاز لعبد القاهر[1]، وما وفق إليه الخطيب من تلخيصه فى الإيضاح[2] وما يمكن أن نستعين به فى العرض والتحليل من وسائل الإيضاح، أو بيان الشراح فهو أنه كما يقول عبد القاهر:

قد يقدم المسند إليه لتخصيصه بالخبر الفعلي إن ولي حرف النفي كقولك: ما أنا قلت هذا، أي: لم أقله مع أنه مقول، فأفاد نفي الفعل عنك، وثبوته لغيرك، على الوجه الذى وقع عليه النفي من العموم، أو الخصوص، فلا تقل ذلك إلا فى شيء ثبت أنه مقول، وأنت تريد نفي كونك قائلا له، ومنه قول المتنبى:

ومَا أنَا أسقَمتُ جِسمِى بِه وَلَا أنَا أضرَمتُ فِى القَلبِ نَارَا

إذ المعنى أن هذا السقم الموجود، والضرم الثابت ما أنا جالبا لهما، فالقصد إلى نفسى كونه فاعلا لهما، لا إلى نفيهما، ومثل ذلك قول رسول الله —صلى الله عليه وسلم– لمن استحمله من الأشعريين

1 – دلائل الإعجاز، صـ 124–127.

2 – الإيضاح فى علوم البلاغة، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن الخطيب القزوينى، تحقيق: الدكتور أحمد شتيوي، الطبعة الأولى، هـ1435/2014م، دار الغد الجديد، القاهرة–مصر، صـ 77–82.

للجهاد فلم يجد ما يحملهم عليه، ثم ساق الله إليه ما حملوا عليه: ما أنا حملتكم، ولكن الله حملكم، ولهذا لا يقال: ما أنا قلتُ، ولا أحد غيرى لمناقضة منطوق الثانى مفهوم الأول؛ لأن مفهوم الأول أن غيرك هو القائل له، فلا يصح أن تعود فتنفيه، بل يقال عند قصد النفي عنك وعن غيرك: ما قلت أنا، ولا أحد غيرى، بتأخير المسند إليه، وعدم إيلائه حرف النفي.ولا يقال أيضا: ما أنا رأيت أحدا من الناس، ولا ما أنا ضربت إلا زيدا، بل يقال: ما رأيت، أو ما رأيت أنا أحدا من الناس، وما ضربت أو ما ضربت أنا إلا زيداً، لأن المنفي فى الأول الرؤية الواقعة على كل واحد من الناس، وفى الثانى الضرب الواقع على كل واحد منكم سوى زيدٍ، وقد علمتَ أنما يفيد التقديم ثبوته لغير المذكور هو ما نفي عن المذكور إن عاما فعامٌ، وإن خاصا فخاصٌ، فيكون الأول مقتضيا لأن إنسانا غير المتكلم قد رأى كل الناس؛ لأنه قد نفى عن المتكلم الرؤية على وجه العموم فى المفعول فيجب أن تثبت لغيره على هذا الوجه نفسه من العموم ليتحقق تخصيص المتكلم بهذا النفي وقصره عليه، ويكون الثانى مقتضيا لأن إنسانا غير المتكلم قد ضرب من عدا زيدا منه، لمثل ما سبق، وكلاهما محالٌ.

هذا كله إذا ولي المسند إليه حرف النفي، وإن كان عبد القاهر لم يمثل له إلا بالمضمر لكن المفهوم من كلامه بطريق المقايسة أن المضمر وغيره إذا كان واليا لحرف النفي فهو فى الحكم سواء.فإن لم يكن المسند إليه واليا لحرف النفي، وذلك صادق إجالا بصورتين:

1- أن لا يكون فى الكلام حرف نفيٍ.

2- أن يكون حرف النفي متأخراً عن المسند إليه.

فإن كان معرفةً كان القصد إلى الفاعل، وإن شئت فقل إلى المسند إليه، وينقسم إلى قسمين:

أحدهما ما يفيد تخصيص المسند إليه بالمسند، وقصر المسند عليه:

إما للرد على من زعم انفراد غيره بالفعل، وإما لمن زعم مشاركته له فيه، كقولك: أنا كتبت فى معنى فلان وأنا سعيت فى حاجته، ولذلك إذا أردت التأكيد قلت للزاعم على الوجه الأول، أي: على تقدير أنه يزعم انفراد غيرك بالفعل أنا كتبت فى معنى فلان، وأنا سعيت فى حاجته لا غيرى، ونحو ذلك مثل لا زيد، ولا عمرو، ولا من سواي؛ أنه الدال صريحا على نفي شبهة أن الفعل صدر من غيرك فيكون قصر قلبٍ.

وعلى الوجه الثانى، أى على تقدير أنه بزعم مشاركة غيرك لك فى الفعل: أنا كتبت فى معنى فلان أى مقصوده، وأنا سعيت فى حاجته وحدى، ونحو ذلك مثل منفردا، أو متوحدا، أو غير مشارك، لأنه الدال صريحا على إزالة شبهة اشتراك غيرك فى الفعل، فيكون قصر إفراد.

هذا ولفظ "لا غيرى" ونحوه وإن كان يدل التزاما على معنى "وحدى" كما يدل لفظ "وحدى" ونحوه التزاما على معنى "لا غيرى" إلا أن المقام مقام الدلالة الصريحة لأن التأكيد إنما يكون لدفع شبهة خالجت قلب السامع، والتصريح أشبه بهذا المقام.

ومن البين فى أن التقديم على ما ذكرنا يأتى للتخصيص قولهم فى المثل: أتُعلِمُنِي بضب أنا حرشته، أي أعلمت الحيلة الخاصة فى صيده حتى اصطدته[1] فإن المعنى ما حرشه أحد غيرى، وقوله – تعالى– ﴿وَمِن أهلِ المدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ لَا تَعلَمُهُم نَحنُ نَعلَمُهُم﴾[2]. مردوا على النفاق، تمهروا فيه، فإن المعنى لا يعلمهم إلا نحن، وذلك لإبطانهم الكفر فى سويداوات قلوبهم، ولعلك قد لاحظت أن التخصيص جار فى الشاهدين على الوجه الأول، وأن القصر فيهما من قصر القلب، لأن حرش الضب لا يكون من اثنين، ولأن العلم بما فى القلوب لا يكون إلا من الله.

1 – هذه الحيلة أن يحرك يده على باب جحره حتى يظن أنها حية فيضربها بذيله فيمسكه.

2 – التوبة، الآية 101.

ومثال التخصيص على الوجه الأول والخبر منفى قولك لمن زعم أنه كتب فى معناك وسعى فى حاجتك لا غيره: أنت ما كتبت فى معناى، ولا سعيت فى حاجتى، تقصد أن الفاعل غيره لا هو.

وعلى الوجه الثانى لمن زعم أنه كتب وسعى مع غيره: أنت ما كتبت فى معناى ولا سعيت فى حاجتى، تقصد تخصيصه بالنفى وحده، وإثباته على الانفراد لمن زعم مشاركته له فيكون على الأول قصر قلب، وعلى الثانى قصر إفراد.

بعد تأمل فى كلام عبد القاهر الجرجانى يفهم منه أن التقديم المفيد للاختصاص يفيد فى الوقت نفسه تقوية الحكم وتأكيده، لأن إفادة الاختصاص تقتضى تأكيد الحكم وتقويته، وليس العكس، فالتقديم المفيد للتقوية لا يفيد الاختصاص، قال الدكتور محمد محمد أبو موسى: "ومعنى الاختصاص والتقوية، لا يتعارضان، فما يفيد الاختصاص يفيد التقوية لأن الاختصاص كما قالوا تأكيد على تأكيد، نعم قد يكون التركيب مفيدا للتقوية فقط، ولا تصلح معه دلالة الاختصاص".[1]

وكان الخطيب القزوينى دقيقا فى تعبيره عن فائدة تقوى الحكم وتأكيده، حيث عبر بأسلوب القصر للدلالة على أن هذه الفائدة هى المقصودة وحدها دون القصر وذلك فى قوله: "الثانى: ما لا يفيد إلا تقوى الحكم وتقرره فى ذهن السامع وتمكنه".[2] بينهما عبّر عن الفائدة الأولى بأسلوب خال من القصر ليستفاد أنه مع إفادة تخصيص يفاد تقوى الحكم وتقديره، وذلك فى قوله: "أحدهما ما يفيد تخصيصه بالمسند".[3]

1 – خصائص التراكيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعانى، الدكتور محمد محمد أبو موسى، الطبعة التاسعة، هـ2014/1435م، مكتبة وهبة، القاهرة–مصر، صـ 257.

2 – الإيضاح فى علوم البلاغة، صـ 79.

3– الإيضاح فى علوم البلاغة، صـ 79.

الثانى من القسمين: ما لا يفيد إلا تقوى الحكم، وتقرره فى ذهن السامع، وتمكنه كقولك. هو يعطى الجزيل، لا نريد أن غيره لا يعطى الجزيل ولا أن تعرض بإنسان خاص، ولكن تريد أن تقرر فى ذهن السامع، وتحقق أنه يفعل إعطاء الجزيل، ومن البين فى ذلك قول عروة بن أذينة:

سَليمى أزمعت بَيناً فأينَ تقولُها أَيناَ

أزمعت بينا: قطعت العزم على الفراق. تقولها: تظنها.

فإن عروة لم يقصد أن يجعل الإزماع خاصا بسلمى؛ بل أراد أن يحقق الأمر ويؤكده.

بين الإمام السبب فى إفادة تقوى الحكم وتأكيده من تقديم المسند إليه على الخبر الفعلي بأنه بمنزلة تكرار الإعلام بالخبر والقوة والإحكام، وذلك فى قوله: "فإن ذلك من أجل أنه لا يؤتى بالاسم معرّى من العوامل إلا لحديثٍ قد نوى إسناده إليه. وإذا كان كذلك، فإذا قلتَ: عبد الله، فقد أشعرت قلبه بذلك أنك قد أردت الحديث عنه، فإذا جئت بالحديث فقلت مثلا: قام، أو قلتَ: خرج، أو قلت: قدم، فقد علم ما جئت به وقد وطأت له وقدمت الإعلام فيه، فدخل على القلب دخول المأنوس به. وقبله قبول المهيأ له المطمئن إليه، وذلك لا محالة أشد لثبوته، وأنفى لشبهة، وأمنع لشك، وأدخل فى التحقيق وجملة الأمر أنه ليس إعلامك الشيء بغتة غفلاً، مثل إعلامك له بعد التنبيه عليه والتقدمة له، لأن ذلك يجرى مجرى تقرير الإعلام فى التأكيد والإحكام".[1]

1 – دلائل الإعجاز، صـ 132.

وقد اعترض على هذا التعليل "بأنه شامل لنحو: زيد إنسان، أي لما كان خبره مفرداً فإن المبتدأ قد جيئ به معرّى عن العوامل لحديثٍ نوي إسناده إليه، ثم ذكر الحديث وهو الخبر، فمقتضى ذلك أنه يفيد التوكيد والتقوية، ولم يقل بذلك أحدٌ".[1]

وعلل السكاكي إفادة التقوى والتأكيد بتكرار الإسناد، فإن الفعل مسند فيه إلى المبتدأ مرتين: أحدهما: إلى ضميره، والثانى: فى ضمن الجملة المسندة إلى مرجع هذا الضمير الذى هو المبتدأ، فقولك: هو يعطى الجزيل، فى قوة: يعطى الجزيل يعطى الجزيل، وقول عروة فى قوة: أزمعت سليمى بينا أزمعت بينا.[2]

شهادة المقامات والأحوال على إفادة التقديم التأكيد والتقوى:

قال عبد القاهر فى ذلك: ويشهد لما قلنا من أن تقديم المحدث عنه يقتضى تأكيد الخبر، وتحقيقه له أنا تأملنا وجدنا هذا الضرب من الكلام يجيء في ما سبق فيه إنكار من منكر، نحو أن يقول الرجل: ليس لى علم بالذى تقول، فتقول له: أنت تعلم أن الأمر على ما أقول، ولكنك تميل إلى خصمى، ولعلك قد لاحظت أن المخاطب هنا منكر، ويستطيع على ضوء ما عرفت فى أضرب الخبر أن تعد هذا الأسلوب من الضرب الثالث.[3]

1 – دراسة تفصيلية شاملة لبلاغة عبد القاهر، الشيخ عبد الهادى العدل، الطبعة الثالثة، هـ1958/1378م، مكتبة مصر، القاهرة–مصر، صـ266.

2 – مفتاح العلوم، أبو يعقوب يوسف بن محمد السكاكي، تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوى، الطبعة الأولى، هـ2000/1420م، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، صـ 327.

3 – دلائل الإعجاز، صـ 133.

وكقوله –تعالى-: "**وَيَقُولُونَ عَلَى اللهِ الكَذِبَ وَهُم يَعلَمُون**"[1] لأن الكاتب لاسيما فى الدين لا يعترف بأنه كاذب، فيمتنع أن يعترف بمضمون هذا الخبر، وهو العلم بأنه كاذب. ولعلك قد لاحظت أن المنكر هنا هو المحدث عنهم لا المخاطب أن الخبر هنا من الضرب الثالث.

وفيما اعترض فيه شك، نحو أن تقول للرجل: كأنك لا تعلم ما صنع فلان؟ فيقول: أنا أعلم، والخبر هنا من الضرب الثانى لأنه للمتردد السائل.

وفى تكذيب مدع كقوله –تعالى-: "وإذا جاءكم قالوا آمنا وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به"[2] فإن قولهم: (آمنا) دعوى منهم أنهم لم يخرجوا بالكفر، كما دخلوا به، ودعواهم ذلك إنكار للخبر، وهو أنهم خرجوا به فالخبر هنا من الضرب الثالث، والمنكر أيضا والمحدث عنهم لا المخاطب.

وفيما يقتضى الدليل أن لا يكون، كقوله –تعالى-: "واتَّخَذُوا مِن دُونِه آلِهَةً لَا يَخْلُقُونَ شَيئاً وَّهُم يُخلَقُونَ".[3]

فإن مقتضى دليل الألوهية لشيء أن لا يكون مخلوقاً، فكأنهم ينكرون خلقهم، فالخبر هنا أيضا من الضرب الثالث. وفيما يستغرب، كقولك: ألا تعجب من فلان، يدعى العظيم، وهو يعيا باليسير، فإن الحكم عليه بالعجز عن الأمر الهين مع ادعائه الأمر العظيم من شأنه أن يتردد المخاطب به فى قبوله فينزل منزلة المتردد السائل، فالخبر هنا من ضرب الثاني.

1 – آل عمران، الآية 75.

2 – المائدة، الآية 61.

3 – الفرقان، الآية 3.

وفى الوعد والضمان كقولك للرجل: أنا أكفيك. أنا أقوم بهذا الأمر لأن من شأن من تعده، وتضمن له أن يعترض الشك فى إنجاز الوعد، والوفاء بالضمان، فهو من أحوج شيء من التأكيد لتنزيله منزلة المتردد السائل، فالخبر هنا من ضرب الثانى.

وفى المدح والافتخار؛ لأن من شأن المادح أن يمنع السامعين من الشك فيما يمدح به، ويبعدهم عن الشبهة، يعنى لإنه لا يمدح ولا يفتخر إلا على سبيل المبالغة، والإفراط فى الأوصاف، والإغراب فيها فهو ينزل المخاطبين منزلة المتردد السائل، فيكون أخباره فى البابين: من الضرب الثانى، ويحتمل التأكيد فى البابين أن يكون للاهتمام بشأن الخبر.

أما المدح فكقول عمرة الخثعمية:

هُمَا يَلبَسانِ المجدَ أحْسَن لِبسَةٍ شَحِيحَانِ مَا اسطاعا عَلَيهِ كِلَاهُمَا

بناء الفعل على النكرة:

هذا الذى ذكرناه آنفا: من أن التقديم يكون للتخصيص، وتارة للتقوى خاص ببناء الفعل على المعرف غير والٍ الحرف النفي.

أما إذا كان الفعل مبنيا على منكر فإنه يكون للتخصيص وجها واحداً، إلا أنه يكون مرة لتخصيص الجنس بالفعل، ومرة لتخصيص الواحد من الجنس (أو غيره من أنواع العدد به)، والفصل بين المقامين إنما هو لحال المخاطب فإن كان النزاع فى الجنس فالتخصيص له، والقصر عليه، وإن كان فى العدد فالتخصيص للعدد، تقول لمن عرف أن قد أتاك آت، ولم يدر، أرجل هو أم امرأة، أو اعتقد أنه امرأة، رجل جاءنى، أى لا امرأة، فيفيد قصر المجيء على جنس الرجل تعييناً كالمثال الأول، وقلبا كالثانى.

وتقول لمن عرف أن قد أتاك من هو من جنس الرجال، ولم يدر، أرجل هو أم رجلان، أو اعتقد أنه رجلان، رجل جاءنى، أى لا رجلان فيفيد قصر المجيء على العدد المذكور، وهو الواحد من جنس الرجال تعيينا أو اقرارا على الترتيب فى المثالين.

هذا. ويلحق بالجنس فى هذا الباب النوع بحسب الوصف، أو غيره قال عبد القاهر وكذلك إن قلت: رجل طويل جاءنى، لم يستقم حتى يكون السامع قد ظن أنه قد أتاك كثير، أو نزلته منزلة من ظن ذلك.[1]

سرّ تنوع المقصور عليه إلى الجنس أو العدد فى المنكر:

أما سرّ هذا التنوع فهو أن الاسم النكرة حاول لمعنيين: الجنس والعدد، لأن أصل النكرة أن تكون لواحد من الجنس، فيقع القصد بها تارة إلى الجنس فقط، أي إذا كانت منازعة المخاطب فى الجنس، وتارة إلى الوحدة (أو غيرها من أنواع العدد) إذا كانت المنازعة فى العدد.

مذهب السكاكي فى إفادة تقديم المسند إليه على الخبر الفعلي التخصيص أو التقوى:

اشترط السكاكي فى إفادة التقديم التخصيص شرطين: أحدهما: أن يجوز تقدير كونه فى الأصل مؤخرا على أن يكون فاعلا فى المعنى فقط، ومعنى أنه فاعلٌ فى المعنى أن يكون توكيدا للفاعل، أو بدلا منه.

وثانيهما: أن يقدر كونه كذلك، أى: أن يقدّر كونه مؤخرا فى الأصل، وإن شئت فقل: مقدماً من تأخير.

عبر عن هذين الشرطين الدكتور محمد محمد أبو موسى بأسلوب أروع وأسهل فهو يقول: "ذهب السكاكي فى تحديد دلالة هذا لون التراكيب مذهباً آخر لم ينظر فيه إلى النفي، تقدم أو تأخر، وجد

1 – دلائل الإعجاز، صـ 135.

أم لم يوجد، وإنما المعول عليه عنده فى إفادة تقديم المسند إليه على الخبر الفعلي الاختصاص أن يتحقق شرطان: الأول: أن يصح تأخير المسند إليه وتصير العبارة قمت أنا، ويكون المسند إليه حينئذٍ فاعلاً فى المعنى لا فى اللفظ؛ لأن الفاعل فى اللفظ هو التاء فى قمت، والشرط الثانى أن يقدّر أن أصل العبارة هو التأخير أى: أن يعتبر المتكلم أن أصل العبارة قمت أنا، ثم يتصرف فيها ويقول أنا قمت؛ وهذا التصرف والاعتبار من المتكلم يفيد أنه حين قصد إلى هذا التقديم إنما أراد الاختصاص، فلو قال قائل: أنا قمت، ولم يراع أن الأصل قمت أنا، وإنما بناها هكذا على تقديم المسند إليه، قلنا: إن هذا التركيب لا يفيد الاختصاص".[1]

وذلك كقولك:

أنا قمت، فإنه يجوز أن تقدر أصله، قمت أنا، على أن (أنا) تأكيد للفاعل اللفظى، وهو التاء، فيكون أنا فاعلا فى المعنى.

فإن انتفى الشرط الأول بأن كان المبتدأ اسما ظاهرا كقولك: زيد قام فإنه لا يفيد إلا التقوى، فإنه لو قدر أن لفظ زيد مؤخر فى الأصل، وأن أصله قام زيد لكان فاعلا فى اللفظ، لا فاعلا فى المعنى.

أو انتفى الشرط الثانى بأن قدر الكلام فى مثل (أنا قمت) مبنيا من الأصل على المبتدأ والخبر، ولم يقدر تقديم وتأخير، فإنه كذلك لا يفيد إلا التقوى، ومثل ذلك ما أنا قمت، وما زيد قام.

واستثنى من الاسم الظاهر المنكر، كما فى نحو رجل جاءنى أي: لا امرأة، أو لا رجلان، بأن قدره مؤخراً ومقدما، على أن يكون أصله جاءنى رجل، لا على أن لفظ، (رجل) هو الفاعل، بل على أنه بدل من الفاعل الذى هو الضمير المستتر فى جاءنى قال. كما قيل فى قوله –تعالى–: "وأسرّوا النجوى الذين ظلموا" إن "الذين ظلموا" بدل من الواو فى "وأسروا" وفرق بينه وبين الاسم الظاهر

1 – خصائص التراكيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعانى، صـ 266.

المعرف بأنه لو لم يقدر ذلك التقديم والتأخير فيه (المفيد للتخصيص) لانتفى تخصيصه، إذ لا سبب لتخصيصه، سواه، ولو انتفى تخصيصه لم يقع مبتدأ، بخلاف المعرف، لوجود شرط الابتداء فيه، وهو التعريف.

ثم اشترط فى إفادة تقديم المنكر التخصيص أن لا يمنع من التخصيص مانع، وحاصل هذا المانع أن لا يكون المعنى على تخصيص الجنس، ولا على تخصيص العدد، وقد مثل لذلك بالمثل العربى المشهور (شر أهر ذا ناب)، أى شر جعل الكلب ينبح. قال: أما على التقدير الأول، أى على تخصيص الجنس فلا متناع أن يراد. المهر شر لاخير، وأما على الثانى، وهو العدد رأى الأئمة يصرحون فيه بالتخصيص حيث تأولوه بما أهر ذا ناب إلا شر التمس للقصر والتخصيص فيه وجها آخر غير تخصيص الجنس، أو العدد، فجعل معناه. شر فظيع أهر ذاناب. أى: لا غير فظيع، أى بلا تقديم ولا تأخير.[1]

ملاحظاتنا على هذا المذهب على مافهم الخطيب منه:

يلاحظ على هذا المذهب عدة ملاحظات:

1- أنه قائم على إهدار إيلاء المسند إليه حرف النفى.

2- أنه لم يبين أصل القصر هنا على حال المخاطب مع أنه الأصل باتفاق فى القصر الإضافى كالذى هنا.

1 - مفتاح العلوم، صـ 328.

3- أن حاصل تخريجه للمثل بأن المراد منه: ما أهر ذاناب إلا شر فظيع إنما يصلح ردا عليه فى اشتراط تقدير التقديم والتأخير؛ لأنه إنما أراد بالوصف مسوغا للابتداء غير التقديم والتأخير اللذين بنى عليهما تخصيص الجنس أو العدد.

4- أنه لم يتنبه إلى أن النوعية بالوصف المستفاد من تنكير لفظ "شر" هى فى حكم الجنسية كما سبق عن عبد القاهر فى "رجل طويل جاءنى" أى: لا قصير.

5- أننا لم نخرج من اشتراطه فى النكرة ما اشترط إلا بوجه آخر من وجهي تخصيص الجنس، وإن كان ما صور به وجود المانع لا يصلح تخصيصا للعدد لا عنده، ولا عند سواه، لامتناع أن يراد المهر شر لاشران.

موازنة الخطيب بين المذهبين:

وازن الخطيب بين المذهبين ضمن نقده لمذهبه فذكر أنه مخالف لما ذكره الشيخ عبد القاهر فى عدة أمور:

أ- لأن ظاهر كلام الشيخ فيما يلى حرف النفي القطع بأنه يفيد التخصيص مضمرا كان أو مظهرا، معرفا أو منكرا، من غير شرط لكنه لم يمثل إلا بالمضمر، وكلام السكاكى صريح فى أنه لا يفيده إلا إذا كان مضمرا، أو منكرا، بشرط تقدير التأخير فى الأصل.

فنحو: "ما زيد قام" يفيد التخصيص على إطلاق قول الشيخ، ولا يفيده على قول السكاكى، ونحو: "ما أنا قمت" يفيده على قول الشيخ مطلقا، وعلى قول السكاكى بشرط.

ب- وظاهر كلام الشيخ أن المعرف إذا لم يقع بعد النفى، وخبره مثبت، أو منفى قد يفيد الاختصاص مضمرا كان، أو مظهرا، لكنه لم يمثل إلا بالمضمر، وكلام السكاكى صريح فى أنه لا يفيده إلا المضمر.

فنحو: "زيد قام" قد يفيد الاختصاص على إطلاق قول الشيخ، ولا يفيده عند السكاكى.

حاصل هذه الموازنة على التفصيل:

أما حاصل هذه الموازنة على التفصيل مع استعراض صور التقديم التسع فهى:

1- أن مثل: "ما أنا فعلت". متعين للتخصيص عند الشيخ محتمل عند السكاكى.

2- أن مثل: "ما زيد فعل هذا". متعين للتخصيص عند الشيخ محتمل عند السكاكى.

3- أن مثل: "ما رجل قال هذا". متعين للتخصيص عند الشيخ وعند السكاكى.

4و5- أن مثل: "أنا فعلت هذا" و "أنا ما فعلت هذا". محتمل للتخصيص والتقوى عندهما وإن اختلف الاشتراط.

6و7- أن مثل: "زيد فعل هذا" و "زيد ما فعل هذا". محتمل للتخصيص والتقوى عند الشيخ، متعين للتقوى عند السكاكى.

8و9- أن مثل: "رجل قال هذا" و "رجل ما قال هذا" متعين للتخصيص عندهما.

مآخذ الخطيب على مذهب السكاكى الآنف:

أخذ الخطيب على مذهب السكاكى الآنف عدة مآخذ هى كما يلى:

1- أن فيما احتج به لما ذهب إليه نظر إذ الفاعل (اللفظى) وتأكيده (وهو الفاعل المعنوى) سواء فى امتناع التقديم، ما دام الفاعل فاعلا، والتأكيد تأكيدا، فتجويز تقديم التأكيد دون الفاعل تحكم ظاهر، وقد زاد بعض الشراح على هذا أن تقديم الفاعل المعنوى أقوى فى الامتناع؛ لأنه تابع للفاعل اللفظى؛ لأن المراد تقديمه على العامل، وهو الفعل، وتقديم الفاعل اللفظى على الفعل، فيه تقديم عليه فقط، أما تقديم المعنوى فهو تقديم عليه، وعلى المتبوع جميعاً.

2- وأنا لا نسلم انتفاء التخصيص فى صورة المنكر لولا تقدير أنه كان فى الأصل مؤخرا فقدم لجواز حصول التخصيص فيه بالتهويل كما ذكر، وغير التهويل، يعنى مما يفيده التنكير كالتحقير، والتكثير، والتقليل.

3- وأنا لانسلم امتناع أن يراد المهر شر لاخير، يعنى لا نسلم امتناع أنه لتخصيص الجنس: قال الشيخ عبد القاهر: إنما قدم "شر" لأن المراد أن يعلم أن الذى أهر ذاناب هو من جنس الشر لامن جنس الخير، فجرى مجرى أن تقول: رجل جاءنى: تريد أنه رجل لاامرأة،[1] وقول العلماء: إنه إنما صلح؛ لأنه بمعنى ما أهر ذاناب إلا شر بيان لذلك، وهذا صريح فى خلاف ما ذكره.

رأيي فى هذا المثل:

قد علمت أن السكاكى يمنع أن يراد: المهر شر لاخير، ووجهه أنه لا قائل بأن المهر يكون من جنس الخير، ويعين أن يكون المراد شر فظيع لشدة ما يسمع مثلا من الهرير، ورأيي أنه ما دام عبد

1 – دلائل الإعجاز، صـ 144.

القاهر مصمما على أن المراد أن المهر من جنس الشر لامن جنس الخير مع وضوح ما احتج به السكاكى –لمنعه– أن نتصور هذا الأسلوب على أنه أسلوب تعريضى، يقال مثلا لراع غافل، أو حارس غير مستيقظ، يسمع الهرير فلا ينزعج له، بل يبقى على حالة من الغفلة والهدوء حتى كأن المهر خير لاشر، فيقال له: "شر أهر ذاناب" تعريضا بغبائه، حتى كأنه يحسب أن المهر خير لاشر.

4- تقديم "مثل" و "غير" على الخبر الفعلى:

مما يرى تقديمه كاللازم لفظ: "مثل" و "غير" إذا استعملا على سبيل الكناية من غير تعريض بإنسان (خاص) تريده بلفظ مثل، وغير؛ وذلك كما فى قول المتنبى يعزى عضد الدولة فى أمه:

مثلُكَ يَثْنِي الحُزنَ عَن صوبِهِ ويَستردُّ الدمعَ عن غَربِهِ

يثنى: يرد، صوب الدمع: انصبابه، غربه: سيله وانهماله.

وفى مثل قول الناس: مثلك لا يبخل، ومثلك رعى الحق والحرمة، وكقول ابن القبعثرى للحجاج لما قال له لأحملنك على الأدهم: يريد القيد: مثل الأمير يحمل على الأدهم، والأشهب، وأراد بالأدهم الفرس بقرينة الأشهب، وما أشبه ذلك من مثل "مثلى يفعل كذا، ومثل زيد لا يفعل كذا إلخ": مما لا يقصدون فيه بلفظ: "مثل" غير ما أضيف إليه، ولكنهم يعنون أن من كان على الصفة التى هو عليها كان من مقتضى القياس، وموجب العرف والعادة أن يفعل ما أسند إلى لفظ مثل، أو أن لا يفعل، ولكون المعنى هذا قال المتنبى بعد البيت السابق:

ولم أقل مِثلك، أعني به سواك، يافرداً بلا مُشْبِهِ

وكذلك حكم "غير" إذا سلك بها هذا المسلك، فقيل: غيرى يفعل ذاك، على معنى أنى لا أفعله، فقط، من غير إرادة التعريض بإنسان، بأنه يفعله، ومنه قول المتنبى:

غَيرِى بأكثرِ هذا الناسِ يَنْخَدِعُ إن قَاتَلُوا جَبُنُوا أو حَدَّثُوا شَجُعُوا

فإنه لم يرد أن يعرض بواحد كان هناك، فيصفه بأنه ينخدع، بل أراد فقط أنه ليس ممن ينخدع، وكذا قول أبى تمام:

وغَيْرِى يَأْكُلُ المعروفَ سُحْتاً وتَشْحَبُ عنده بِيضُ الأَيَادِى

سحتا: حراما. تشحب: يتغير لونها إلى الصفة. الأيادى: النعم، والعبارتان مجازيتان.

فإنه لم يرد أن يعرض بشاعر سواه، فيزعم أن الذى قرف به، وغيب عند الممدوح: من أنه هجاه – كان من ذلك الشاعر لا منه– بل أراد أن ينفى عن نفسه أن يكون ممن يكفر النعمة، ويلؤم، لاغير.

مرجع هذا الاستعمال فيهما، وهل يمكن مخالفته؟:

أما مرجع هذا الاستعمال فيهما، كما ذكر عبد القاهر فهو الطبع، والعرف اللغوى. قال: "واستعمال "مثل" و "غير" على هذا السبيل شيء مركوز فى الطباع، وهو جار فى عادة كل قوم، فأنت الآن إذا تصفحت الكلام وجدت هذين الاسمين يقدمان أبدا على الفعل إذا نحى بها هذا النحو الذى ذكرت لك (أى: إذا لم يرد بهما إلا ما أضيفا إليه)، وترى هذا المعنى لا يستقيم فيهما إذا لم يقدما، أفلا ترى أنك لو قلت: "يثنى الحزن عن صوبه مثلك"، و "رعى الحق والحرمة مثلك"، و"يحمل على الأدهم والأشهب مثل الأمير"، و"ينخدع غيرى بأكثر هذا الناس"، و"يأكل غيرى المعروف سحتا"، رأيت كلاما مقلوبا عن جهته، ومغيرا عن صورته، ورأيت اللفظ قد نبا عن معناه، ورأيت الطبع يأبى أن يرضاه".[1]

1 – دلائل الإعجاز، صـ 139-140.

السر فى استعمال مثل وغير مقدمين إذا استعملا كناية لا تعريضا:

أما السر فى ذلك فهو أن تقديمهما يفيد تقوى الحكم، كما سبق تقريره، وأسلوب مثلك لا يبخل، وغيرك لا يجود، ونحوهما من أساليب الكناية عن الحكم (النسبة) إذ المراد بنسبة عدم البخل إلى مثله نسبة عدم البخل إليه، وبنسبة عدم الجود إلى غيره نسبة الجود إليه بطريق الأولى، ومقام الكناية هو مقام المبالغة فى إثبات المراد؛ لأنها كدعوى الشيء ببينة، فكان تأكيد هذه النسبة، أو هذا الحكم بأسلوب التقديم أعون على هذا المقام.

5- تقديمه لإفادة عموم السلب وعكسه لعكسه:

يقدم المسند إليه إذا كان لفظ: "كل" على أداة السلب، ليفيد عموم السلب، وشموله لكل ما أضيف إليه لفظ "كل".

فإذا ما عكست، فقدمت أداة السلب على لفظ "كل" انعكس المعنى، فأفاد سلب العموم والشمول عما أضيف إليه فلظ "كل"، واقتضى ذلك ثبوت الفعل لبعض ونفيه عن بعض.

وهذا هو مذهب الإمام عبد القاهر، فهو قال: كلمة "كل" فى النفى إن أدخلت فى حيزه، بأن قدم عليها لفظا، كقول أبى الطيب:

ما كلُّ ما يَتَمَنَّى المرءُ يُدْرِكُه تأتى الرياحُ بما لا تَشْتَهى السُّفُنُ

وقول الآخر لأبى العتاهية:

ماكلُ رأيِ الفتى يدعُو إلى رَشَدِ إذا بدالك رأىٌ مشكلٌ فَقِفِ

وقولنا: ما جاء القوم كلهم، وما جاء كل القوم، ولم آخذ الدراهم كلها، ولم آخذ كل الدراهم.

أو تقديرا؛ بأن قدمت على الفعل المنفى، وأعمل فيها –لأن العامل رتبته التقدم على المعمول– كقولك: كل الدراهم لم آخذ (بنصب "كل") توجه النفى إلى الشمول خاصة دون أصل الفعل، وأفاد الكلام ثبوته لبعض (فى المسند للفاعل)، أو تعلقه ببعض (فى الواقع على المفعول) ووجه ذلك عنده أن الكلية نوع من التقييد، والنفى إذا اتجه إلى كلام مقيد بقيد فإنه ينصب خاصة على هذا القيد.[1]

وإن أخرجت من حيزه: بأن قدمت عليه لفظا، ولم تكن معمولة للفعل المنفى توجه النفى إلى أصل الفعل، وعم ما أضيف إليه لفظ "كل" وذلك كقول الشاعر:

فكيف، وَكُلٌّ ليس يعدُو حِمَامَه ولا لإمرِىءٍ عَمَا قَضَى اللهُ مَزْحَلُ

فالمعنى على نفى أن يعدو أحد من الناس حمامه، ولو عكست، فقلت: فكيف، وليس يعدو كل حمامه؟ فأخرت لفظ "كل" لأفسدت المعنى، وصرت كأنك تقول: إن من الناس من يسلم من الحمام، ويبقى خالدا لا يموت. ومثله قول دعبل:

فو اللهِ ما أَدْرِى: بأَيِّ سِهَامِهَا رَمَتْنى، وكُلٌّ عِندنا ليس بِالْمُكْدِى

أَبِا لْجِيْدِ؟ أَمْ مَجْرَى الوِشَاحِ وإنَّنى لَأُتْهِمُ عَينَيْهَا مَعَ الفَاحِمِ الجَعْدِ

المعنى على نفى أن يكون فى سهامها مكد لا يصيب، بوجه من الوجوه.

هذا، ومثل النفى فى إفادة المعنيين النهى: فقول القائد لجنده: كل الأسرى لا يقتل –نهى عن قتل كل واحد منهم، وعفو شامل لجميعهم، وقوله: لا يقتل كل الأسرى نهى عن قتل بعض منهم، وإبقاء على بعض.

1 – دلائل الإعجاز، 283-285.

وقد استشهد لهذه القاعدة بقول النبي –صلى الله عليه وسلم– لما قال له ذو اليدين: أقصرت الصلاة، أم نسيت يا رسول الله؟ "كل ذلك لم يكن" أى: لم يكن واحد منهما: لا القصر، ولا النسيان. وقول أبى النجم:

قَدْ أَصْبَحْتْ أمُّ الخِيَارِ تدَّعى عليَّ ذَنْباً كُلُّه لَمْ أَصْنَعِ

برفع "كل" كما هى الرواية، لأن المعنى أنه لم يصنع من الذنب قليلا، ولا كثيرا، ولا بعضا، ولا كلا: مما ادعته عليه، لأن شمول النفى للجميع فى حالة تقديم "كل" على حرف النفى مشروط بأن يكون لفظ "كل" مقدما فى اللفظ والرتبة على حرف الفى، أى أنه يكون مرفوعا بالابتداء، فالتقديم هنا من نوع التقديم الذى ليس على نية التأخير، فتقول فى "لم أصنع كل هذا"، "كل هذا لم أصنعه"، برفع كل على الابتداء بعد نقلها من المفعول إلى المبتدأ. فتفيد شمول النفى للجميع. أما إذا قدمت كل على حرف النفى فى اللفظ فقط دون الرتبة، بأن تبقى على إعرابها وحكمها قبل التقديم من كونها مفعولا أو توكيدا، فإن هذا التقديم لا يفيد شمول النفى للجميع، وإنما يفيد نفى الفعل عن البعض وثبوته للبعض الآخر، وهذه الإفادة هى نفس إفادة التأخير، ولا فرق بينهما، فقولك: "كل الطلاب لم أعاقبهم"، و"لم أعاقب كل الطلاب"، سواء فى المعنى، فالتقديم فى اللفظ فقط لا يعتد به فى تحقيق شمول النفى للجميع، وهذا أيضا ما تميزت به "كل" عن بقية الألفاظ فى مثل قولنا: زيدا ما ضربت، فـ "زيدا" مقدم فى اللفظ فقط دون الرتبة، ومع ذلك أفاد التقديم التخصيص.

والسر فى إفادة تقديم "كل" على النفى عموم السلب، أنك إذا بدأت بكل كنت قد بنيت النفى عليه، وسلطت الكلية على النفى، وأعملتها فيه، وإعمال معنى الكلية فى النفى يقتضى أن لا يشذ شيء عن النفى.[1]

وجه الاستشهاد بالحديث والبيت:

قال الخطيب: والاحتجاج بالخبر من وجهين:

أحدهما: أن السؤال بأم عن أحد الأمرين لطلب التعيين بعد ثبوت أحدهما عند المتكلم على الإبهام، فجوابه إما بالتعيين، أو بنفى كل واحد منهما، يعنى: ولا يصلح أن يكون الجواب بنفى أحدهما لا على التعيين، كما فى سلب العموم، فإنه معتقد السائل فلم يبق إلا أنه لعموم السلب.

ثانيهما: ما روى من أنه لما قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم–: "كل ذلك لم يكن" قال له ذو اليدين: "بعض ذلك قد كان" والإيجاب الجزئى، (وهو قول ذى اليدين) نقيضه السلب الكلى (وهو قوله –صلى الله عليه وسلم).

وبقول أبى النجم ما أشار إليه الشيخ عبد القاهر، وهو أن الشاعر فصيح، والفصيح الشائع فى مثل قوله نصب "كل" (يعنى حتى لا يكون فى الكلام تهيئة للعامل وهو الفعل "أصنع" للعمل ثم قطعه)، وسياق كلامه كما يقول عبد القاهر أنه أراد أنها تدعى عليه ذنبا لم يصنع منه شيئا البته لا قليلا، ولا كثيرا، فلو كان النصب مفيدا لذلك والرفع غير مفيد لم يعدل عن النصب إلى الرفع لأنه لا ضرورة لذلك، لكنه رأى النصب يمنع من هذا المعنى، ويقتضى أن يكون قد أتى من الذنب الذى ادعته بعضه.

1 – دلائل الإعجاز، صـ 285.

هل هذه القاعدة مسلمة؟:

الجواب على ذلك أن الخطيب لم يسلم عموم هذه القاعدة لعبد القاهر إذ جعلها موضع نظر، وإن لم يبين هو ذلك النظر، وقد بين ذلك النظر السعد فى مطوله بما يجعلها قاعدة أغلبية لا كلية حيث يقول: معلقا على قول عبد القاهر: (إنا) إذا تأملنا وجدنا إدخال كل فى حيز النفى لا يصلح إلا حيث يراد أن بعضا كان، وبعضا لم يكن –قال السعد: "وفيه نظر؛ لأنانجده حيث لا يصلح أن يتعلق الفعل ببعض كقوله –تعالى–: ﴿**إِنَّ اللهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ**﴾[1] وقوله –تعالى–: ﴿**وَاللهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ**﴾ [2] وقوله: ﴿**وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَهِينٍ**﴾ [3] وبهذا يرى السعد أن هذا الحكم أكثرى لا كلى.[4]

واعترض أيضا الطاهر بن عاضور على هذا الحكم، وقد حمل كلام الإمام عبد القاهر على أن المقصود به "كل" التى تقع تأكيدا وليس المقصود به "كل" التى تكون تأسيسا. وذلك فى قوله، تعليقا على قوله –تعالى– ﴿**وَاللهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ**﴾: "ولا يخطر ببال أهل الاستعمال أن يكون مفاده أن الله لا يحب مجموع المختالين الفخورين إذا اجتمعوا بناء على ما ذكره عبد القاهر من أن "كل" إذا وقع فى حيز النفى مؤخرا عن أداته ينصب النفى على الشمول، فإن ذلك إنما هو فى "كل" التى يراد منها تأكيد الإحاطة لا فى "كل" التى يراد منها الأفراد، والتعويل فى ذلك على

1 – الحديد، الآية 23.

2 – البقرة، الآية 276.

3 – القلم، الآية 10.

4 – المطول، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازانى، تحقيق: الدكتور عبد الحميد الهنداوى، الطبعة الثالثة، هـ2013/1434م، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، صـ 279.

القرائن، على أن نرى ما ذكره الشيخ أمر أغلبي غير مطرد في استعمال أهل اللسان، ولذلك نرى صحة الرفع والنصب في لفظ "كل" في قول أبي النجم.[1]

ومن الحق علينا معشر المعجبين بعبد القاهر، والمتتلمذين كجميع أهل هذا الفن عليه، أن لاندعه لهذا الاعتراض القوي دون أن نلتمس عنه دفاعا حيثما وجدناه، ويعجبني في هذا رأي في مثل هذه الآيات الثلاث نقله الشيخ البرقوقي في شرحه للتلخيص عن شيخه محمد عبده قال: "فإن قلت: فما تصنع في قوله –تعالى–: ﴿**إِنَّ اللهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ**﴾، ﴿**وَاللهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ**﴾ ؟ فأجاب بما يشرح الصدر، ويملأ النفس ارتياحا قال: قد يعدل عما يدل على عموم السلب إلى ما يفيد سلب العموم، والسلب عام على الحقيقة للتعريض بالمخاطب، والإيماء إلى أنه شر صنفه. مثلا إذا قلت لسفيه تعرض بأنه شر السفهاء –أنا لا أحب كل سفيه، فالمعنى أنه لو فرض أن محبتي تتعلق بسفيه لكنت غير موضع لها، وكذلك الذي جاء في الآيات الكريمة، أريد به –والله أعلم– التعريض بمن نزلت فيهم من أعداء الله وأنهم شر أصنافهم، فقوله –تعالى–: ﴿**إِنَّ اللهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ**﴾. معناه أن محبة الله لاتعم المختالين الفخورين حتى تشمل هؤلاء، فكأنه –سبحانه– يقول: "لو أن محبتنا تعلقت بمختال فخور لما تعلقت بأولئك؛ لأن مختالهم وفخورهم شر مختال وفخور، وهكذا يقال في سائر الآيات. وما ظاهره أنه من سلب العموم، وحيقيقته أنه من عموم السلب.[2]

1 – التحرير والتنوير المعروف بتفسير ابن عاشور، محمد الطاهر بن عاشور، الطبعة الأولى، [ب ت]، مؤسسة التاريخ، بيروت–لبنان، ج 27، ص 371.

2 – شرح التلخيص في علوم البلاغة، عبد الرحمن البرقوقي، الطبعة الأولى، هـ1322/1904م، مكتبة مصر، القاهرة–مصر، ص 68.

نتائج البحث

بعد هذه الرحلة السعيدة حول الموضوع" أسرار تقديم المسند إليه في لغة الضاد دراسةً بلاغيةً تحليةً " وصلنا إلى بعض النتائج ملخصها ما يلي:

1- التقديم والتأخير من أهم أبواب علم المعاني وله دور بارز في إعجاز القرآن الكريم.

2- الإمام عبد القاهر الجرجاني لم يتناول التقديم في الذكر في باب التقديم والتأخير في كتابه"دلائل الإعجاز"؛ لأنه ليس من مسائل النظم، وهي محور حديثه، واهتم اهتماماً بالغاً بالتقديم في الرتبة النحوية.

3- العلامة الزمخشري ولوكان متأثراً بالإمام عبد القاهر الجرجاني في أكثر المسائل البلاغية، وخاصةً في نظرية النظم، لكنه مع ذلك درس التقديم في الذكر في تفسيره الكشاف بكل بسط وتفصيل للنكت البلاغية الموجودة فيها.

4- من مباحث التقديم في الرتبة النحوية، تقديم المسند إليه، وتقديمه يكون لدواع، وأحوال تقتضيه ومرجع هذه الدواعي والأحوال إجمالاً إلى خمس أصول: العناية والاهتمام، وإرادة التخصيص إذا كان المسند فعلياً، وإرادة التقوي إذا كان المسند فعلياً، وتقديم يرى كاللازم، وتقديم المسند إليه على أداة السلب لعموم السلب، وعكسه في عكسه.

5- عند الإمام عبد القاهر الجرجاني إذا تقدم المسند إليه على خبره الفعلي، والياً لحرف النفي، فإنه يفيد قصر نفي الخبر عليه وجهاً واحداً، سواء كان المسند معرفاً ومنكراً، وسواء كان المعرف مظهراً ومضمراً.

6- إذا لم يكن المسند إليه والياً لحرف النفي، وكان خبره أيضاً فعلياً ولم يكن نكرةً فإنه يأتي للتخصيص إن كان للمخاطب حكم على خلاف حكمك، وللتقوية إن لم يكن له هذا الحكم. وأما إذا كان نكرةً فإنه للتخصيص قطعاً.

7- اشترط السكاكي في إفادة التقديم التخصيص شرطين: الأول أن يجوز تقديركونه في الأصل مؤخراً على أن يكون فاعلاً في المعنى، والثاني أن يقدر كونه كذلك. لأجل هذين الشرطين" ما أنا فعلت" و" ما زيد فعل هذا" متعين للتخصيص عند الإمام ومحتمل عند السكاكي، و"زيد فعل هذا" و" زيد ما فعل هذا" محتمل للتخصيص والتقوي عند الإمام، ومتعين للتقوي عند السكاكي.

8- تقديم المسند إليه إذا كان لفظ"كل" على أداة السلب، يفيد عموم السلب، وعكسه يفيد سلب العموم، هذا قاعدة كلية عند الإمام وأغلبية عند العلامة التفتازاني.

أهم المصادر والمراجع

1- الإيضاح فى علوم البلاغة، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن الخطيب القزوينى، تحقيق: الدكتور أحمد شتيوي، الطبعة الأولى، هـ2014/1435م، دار الغد الجديد، القاهرة–مصر.

2- البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي، تحقيق: أبو الفضل الدمياطي، (ب.ط)، عام 2006م – 1427هـ، دار الحديث، القاهرة – مصر.

3- التبيان في علم المعاني والبديع والبيان، شرف الدين حسين بن محمد الطيبي، تحقيق: الدكتور هادي عطية مطر الهلالي، ط:1، عام 2011م – 1432هـ، عالم الكتب، بيروت – لبنان.

4- التحرير والتنوير المعروف بتفسير ابن عاشور، محمد الطاهر بن عاشور، الطبعة الأولى، [ب ت]، مؤسسة التاريخ، بيروت–لبنان.

5- تلخيص المفتاح في المعاني والبيان والبديع، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن الخطيب القزويني، تحقيق: الدكتور ياسين الأيوبي، (ب.ط)، عام 2014م – 1435هـ، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت – لبنان.

6- خصائص التراكيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعانى، الدكتور محمد محمد أبو موسى، الطبعة التاسعة، هـ2014/1435م، مكتبة وهبة، القاهرة–مصر.

7- دراسة تفصيلية شاملة لبلاغة عبد القاهر، الشيخ عبد الهادى العدل، الطبعة الثالثة، هـ1958/1378م، مكتبة مصر، القاهرة–مصر.

8- دلائل الإعجاز، عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانى، تحقيق: محمود محمد شاكر، الطبعة الثالثة، هـ1992/1413م، مطبعة المدنى، القاهرة–مصر.

9- شرح التلخيص فى علوم البلاغة، عبد الرحمن البرقوقى، الطبعة الأولى، هـ1904/1322م، مكتبة مصر، القاهرة–مصر.

10- قراءة في التقديم والتأخير عند الإمام عبدالقاهر الجرجاني، الدكتور عادل محمدمحمد الأكرت، مجلة الجامعة الإسلامية العالمية، العدد العشرون، 1433هـ 2012م.

11- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، محمود بن عمر الزمخشرى، تحقيق: يوسف الحمادي، الطبعة الأولى، [ب ت]، مكتبة مصر.

12–المطول، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازانى، تحقيق: الدكتور عبد الحميد الهنداوى، الطبعة الثالثة، هـ2013/1434م، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان.

13–مفتاح العلوم، أبو يعقوب يوسف بن محمد السكاكي، تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوى، الطبعة الأولى، هـ2000/1420م، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان.